الصباح AL-SABAH

وافق على إحالة الخطاب الأميري مع

مجلس الأمة للحكومة: أعيدوا النظر في «قيود»

الغانم: تحية إجلال وإكبار للوزير والطواقم الطبية وجميع العاملين بـ «الصحة»

الغانم مترئسا الجلسة

سمو الشيخ صباح الخالد محييا الحضور

السعيد: زيادة السعة السريرية في أجنحة الباطنية خلال الجائحة كانت بنحو 250 بالمئة

جميع شهداء المنظومة الصحية خلال انتشار الفيروس توفوا قبل أن يحصلوا على اللقاح

مكافأة الصفوف الأمامية ستصرف للعاملين بالوزارة خلال أيام

كلفة بي سي آر كانت عالية بسبب نقص الكميات ثم خفضنا أسعاره بعد انخفاض مواده الأولية عالميا

السعيدان: كثير من الحكومات ملزمة بحماية الصحة العامة بالوقاية من الأمراض ومن ضمنها الكويت

يجب التعامل مع غير المحصن على أساس أنه قد ينقل العدوى إلى الآخرين إذا أصيب

بستكي: هناك دراسة توضح أن الجرعة التعزيزية تزيد المناعة بنحو 25 مرة تجاه "أوميكرون"

الغنيم: الأطفال معرضون للإصابة بـ"كورونا" كما البالغين وقد يتعرضون لمضاعفات شديدة

الخليفة: الكويت هي الدولة الوحيدة التي ما زالت تفرض قيودا على حركة مواطنيها بسبب الجائحة

الحجرف: كل مواطن أصيب بعد التطعيم باستطاعته رفع الدعوى على الدولة والمطالبة بالتعويض

الساير: ما أسباب وضع قيود على سفر المواطن حتى للدول التي لا تشترط اللقاح؟

جوهر: هناك تجاوزات في عقود "كورونا" .. و500 مليون دينار عليها ملاحظات من " المحاسبة"

المناور: تجاوز نسبة التطعيم في الكويت 80 ٪ يشير إلى تحقيق المناعة المجتمعية

مطيع للسعيد: لابد من تلافي كل التجاوزات التي تطرق لها استجوابي لوزير الصحة السابق

كتب: أحمد الهديان

ناقش مجلس الأمة أمس في جلسته العادية التكميلية الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية وقيود السفر بشأن وباء كورونا، وطالب نواب بإعادة النظر في القيود المفروضة على غير المطعمين وضمانات بعدم العودة إلى الإجراءات المشددة، مشيرين إلى ضرورة وجود بدائل ناجحة لمواجهة ارتفاع أعداد الإصابات وعدم اللجوء إلى الإغلاق كحل في مواجهة الوباء، مثنين على المجهودات التي قامت وتقوم بها وزارة الصحة والعاملين بها.

وعقب رئيس المجلس مرزوق الغانم قائلا: تحية إجلال وإكبار للوزير والطواقم الطبية في وزارة الصحة..والقضية لا يمكن استخدامها سياسياً كما ذكر البعض كما يجب عدم استغلال الجائحة للإضرار بالتعليم أو الاقتصاد وغيره من القطاعات.

وافتتح الغانم الجلسة التكميلية وضم جدول أعمالها، مناقشة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السادس عشر للسنوات "2021/2022 – 2024/2025".

وقد اعتذر عن حضور الجلسة، وزراء الدفاع الشيخ حمد العلي، والداخلية الشيخ أحمد المنصور، والخارجية الشيخ أحمد الناصر، وشؤون مجلس الامة محمد الراجحي، والنائبان ثامر السويط وعبدالكريم الكندري.

ووافق مجلس الأمة أمس على إحالة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ 16 للمجلس مع ملاحظات النواب عليه إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية وذلك لتقديم تقرير بشأنه للمجلس.

جاء ذلك في بداية جلسة المجلس التكميلية بعد انتهاء المجلس من مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الحالي للمجلس في جلسته العادية أمس والجلسات العادية السابقة.

وناقش المجلس أمس الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية وقيود السفر بشأن وباء كورونا.

واستعرض وزير الصحة د. خالد السعيد إجراءات الوزارة لتعزيز المنظومة الصحية، قائلا إن استمرار جائحة كورونا يتطلب التكيف معها والمرونة في التعامل مع الوضع الوبائي، مؤكدا أهمية تلقي الطعوم ودورها في الحد من تداعيات ومخاطر الإصابة وانعكاس ذلك على انخفاض معدلات الوفاة.

وعرض الوزير إجراءات دعم المنظومة الصحية خلال الجائحة فيما يخص أقسام الباطنية والطوارئ وأجهزة التنفس الاصطناعي ووحدات العناية المركزة وتعزيز وزيادة الكوادر الطبية من أطباء وفنيين وهيئة تمريضية.

وذكر إن زيادة السعة السريرية في أجنحة الباطنية خلال الجائحة كانت بنحو 250 بالمئة و170 بالمئة في أقسام الطوارئ والحوادث و360 بالمئة في أجهزة التنفس الاصطناعي و260 بالمئة زيادة سعة سريرية في أقسام العناية المركزة.

وأشار إلى تعزيز وزيادة الكوادر الصحية خلال الجائحة بزيادة نحو 1000 طبيب منهم 100 طبيب تخصص عناية مركزة وتخدير وأكثر من 250 فنيا وفيما يزيد على 2000 شخص من الهيئة التمريضية مبينا أن هذه الزيادة تمت عن طريق التعاقد المباشر.

واستعرض بعضا من مواد الدستور والقوانين التي تعنى بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ومنها المادة 15 من الدستور وبعض مواد القانون رقم 8 لسنة 1969.

واستذكر الوزير شهداء الواجب من المنظومة الصحية الذين واجهوا المخاطر وضحوا بأنفسهم حفاظا على أمن البلد الصحي ومن عليه مبينا أن جميع هؤلاء الشهداء توفوا قبل أن يحصلوا على اللقاح.

وأضاف "الحمد لله على وجود نعمة اللقاح حيث لم يتوف أطباء آخرون من المنظومة الصحية بعد إتمامهم للتحصين".

وأوضح أن كلفة pcr كانت عالية في البداية بسبب نقص الكميات، وأن خفض أسعار الفحص في المختبرات الأهلية جاء متوافقا مع تراجع أسعار المواد الأولية عالميا حيث تقوم وزارة الصحة بمواكبة هذا الانخفاض والتقييم الدوري حسب التكلفة.

وقال الدكتور السعيد إن وزارة الصحة كانت ومازالت حتى اليوم توفر فحص "بي سي آر" بالمجان في أكثر من موقع ومن دون اشتراط لوجود دلالات على عدوى أو مخالطة وبالإمكان أخذ موعد وإجراء الفحص في أحد المواقع المخصصة لذلك.

وكان مجلس الأمة قد اتخذ قرارا في جلسته العادية أول أمس الثلاثاء بتخصيص ساعتين من جلسة أمس التكميلية لمناقشة الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية وقيود السفر بشأن وباء كورونا.

من جانبه قال اختصاصي صحة عامة ورئيس قسم صحة البيئة في وزارة الصحة الدكتور محمد السعيدان في كلمة له في الجلسة إن كثيرا من الدول والحكومات ملزمة بحماية الصحة العامة بالوقاية من الأمراض وعلاجها ومن ضمنها دولة الكويت والقانون الكويتي أعطى وزارة الصحة وممثليها الصلاحيات في تنفيذ الإجراءات للقيام بهذا الدور.

وأضاف السعيدان إن إجراءات الوقاية من "كوفيد 19" متغيرة باستمرار حسب معطيات الوضع الوبائي المحلي والعالمي وقدرة النظام الصحي ونسبة تغطية التطعيم وتصدر الإجراءات كتوصيات من اللجان.

وأكد أن الدولة تقوم بالعديد من الإجراءات الخاصة بالمسافرين من غير المحصنين إذ يجب التعامل مع غير المحصن على أساس أنه قد ينقل العدوى إلى الآخرين إذا ما أصيب وبالتالي فإن أهمية الإجراءات المفروضة تكمن في مسؤولية الدولة في حماية مواطنيها من التعرض إلى الأخطار داخل وخارج البلاد والحد من أو إبطاء دخول العدوى بالفيروس ومتحوراته إلى داخل البلاد مشيرا إلى أن هذه الإجراءات مؤقتة وفق الحالة الوبائية وتخضع للتقييم الدوري.

واستعرض أمثلة على دول طبقت الإجراءات الخاصة بالسفر والقيود التي فرضت على غير المحصنين وذلك في عدد من دول الاتحاد الأوروبي وأستراليا وعدد من دول الخليج العربي.

من جهته أشار رئيس قسم مكافحة الأمراض المعدية في وزارة الصحة الدكتور حمد بستكي في كلمة له في الجلسة إلى دراسة توضح أن الجرعة التعزيزية "الثالثة" من لقاح "كوفيد 19" تزيد المناعة بنحو 25 مرة تجاه متحور "أوميكرون" ما يؤكد ضرورة الحصول على الجرعة التعزيزية لحماية الأشخاص الذين تم تطعيمهم.

وقال بستكي إن الدراسات العلمية تشير إلى أن مناعة الجسم الناتجة عن تلقي جرعتين من لقاح "كوفيد 19" تتناقص تدريجيا مع مرور الوقت ما قد يزيد من فرص الإصابة بالمرض.

وأضاف إن العديد من الدراسات أثبتت أن الجرعة التنشيطية الثالثة تعمل على التقليل من خطورة الإصابة الشديدة وكذلك التقليل من دخول المستشفيات نتيجة المرض كما أنها تقلل بشكل كبير من معدلات الوفيات جراء الإصابة.

بدوره أوضح استشاري أطفال وأمراض معدية وأحياء دقيقة طبية في وزارة الصحة الدكتور محمد الغنيم في كلمة له في الجلسة أن الأطفال بالأعمار كافة معرضون للإصابة بفيروس كورونا كما البالغين وقد يتعرضون لمضاعفات شديدة من "كوفيد 19" لكن نسبة كبيرة منهم لا تظهر عليهم أعراض المرض ومن تظهر عليه الأعراض تكون عادة أقل حدة.

وذكر الغنيم إن الأطفال بالأعمار كافة قد يتعرضون لمضاعفات شديدة وتقدر الإصابات المرصودة لدى الأطفال بـ15 إلى 20 بالمئة من مجموع المسحات الإيجابية كما أن هناك حالات وفاة وأخرى حرجة وذلك وفقا للسجل الوطني لحالات "كوفيد 19" للأطفال.

وأشار إلى دراسات توضح أن تطعيم الفئة العمرية من 12 إلى 18 عاما قلل من نسبة حدوث متلازمة التهاب الأجهزة المتعددة "أم آي أس-سي" بسبب "كوفيد 19" بنسبة 91 بالمئة.

وقال إن تطعيم الفئة العمرية من 5 إلى 11 عاما يأتي بعد أخذ كل العوامل الوبائية وحدة المرض والخبرة المكتسبة خلال الجائحة ونتائج الدراسات الإكلينيكية.

وأضاف إنه خلال المرحلة الأولى تكون الأولوية في تطعيم الأطفال ممن يحملون عوامل اختطار "مثل بعض الأمراض المناعية والأمراض المزمنة" ومن ثم سيتم فتح المجال للراغبين في التطعيم من هذه الفئة العمرية بعد الانتهاء من المرحلة الأولى.

من جهتهم أكد نواب أهمية إعادة النظر في القيود المفروضة بعد وصول الكويت إلى نسب تطعيم تحقق المناعة المجتمعية، مشددين على ضرورة عدم التضييق على المواطنين الرافضين تلقي اللقاح.

وطالب النواب في مداخلاتهم بإيجاد بدائل ناجحة لمواجهة ارتفاع أعداد الإصابات وعدم اللجوء إلى الإغلاق كحل في مواجهة الوباء، مثمنين دور الطواقم الطبية باعتبارهم حائط الصد الأول في مواجهة الوباء.

وشددوا على ضرورة معالجة التجاوزات التي حدثت خلال الجائحة خصوصا فيما يتعلق بالعقود المالية في وزارة الصحة.

وفي مداخلات لهم خلال المناقشة قال النائب مرزوق الخليفة إن الكويت هي الدولة الوحيدة التي ما زالت تفرض قيودا على حركة مواطنيها بسبب الجائحة والإجبار على الجرعة الثالثة بينما دول عديدة مثل الفلبين وتايلاند وإندونيسيا فتحت المجال للسياحة.

واعتبر أن أزمة الوباء استغلت من البعض، بدليل تراجع أسعار فحوصات "بي سي آر" من 60 دينارا إلى 6 دنانير رغم أن الإنتاج هو نفسه.

وطالب الخليفة الحكومة بتسجيل شهداء كورونا من الطاقم الطبي لدى مكتب الشهيد تقديرا لخدماتهم وتضحياتهم، مثمنا جهود الأطباء والطواقم المساندة من جميع الجنسيات على جهودهم منذ بداية الجائحة.

وانتقد النائب مبارك الحجرف بعض الإجراءات المشددة من الحكومة في مواجهة الجائحة والتي أثرت سلبا على قطاع التعليم، مؤكدا أهمية إيجاد بدائل تضمن عدم العودة إلى الإغلاق مرة أخرى.

حوار نيابي - حكومي

الخليفة متحدثا

المناور يدلي بدلوه